

أنقرة تمهد للتدخل في كركوك بافتعال «قضية» لتركمان العراق

ملاحق استقواء بتركيا في الخطاب السياسي لقيادات تركمانية



خاصة القول التركي

المتضمن استحداث وزارة دولة يرأسها وزير من المكون التركي، «ترشح حسن سلمان البياتي لتولي المنصب، راجين تحديد موعد جلسة التصويت». ويعتبر حسن البياتي عضوا بارزا في الكتلة التركمانية عن محافظة ديالى شرقي البلاد. وتآلف الكتلة من خمسة نواب وتشكلت في مارس الماضي من نواب تركمان كانوا يتوزعون سابقا على عدة كتل برلمانية في مسعى لضمان حقوق مكونهم.

تركمانية على الطريقة التي تريدها أنقرة. وترشح رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي حسن البياتي لمنصب وزير الدولة لشؤون التركمان. وجاء ذلك في وثيقة رسمية صدرت مطلع الأسبوع الجاري من مكتب الكاظمي موجهة إلى رئيس البرلمان محمد الحليوسي. وذكرت الوثيقة التي نشرتها وكالة الأنباء العراقية الرسمية استنادا إلى القرار النيابي رقم 23 لسنة 2020

تاريخيين لهم على اختلاف انتماءاتهم السياسية والجغرافية، ما يجعل تركيا تتوَجَّس من وقوع الثروة النفطية الهائلة بكركوك بأيدي الأكراد لتكون بذلك مقوما من مقومات دولتهم المنشودة في المنطقة. ولذلك تجتهد تركيا في السجج بتركمان العراق في الصراع على كركوك. ومن جهتها ترصد بغداد تصاعد المطالبات التركمانية وتحاول التعامل معها بمرونة لتجنب الدخول في صراع من شأنه أن يفضي إلى خلق قضية

المكون التركماني «بعد أن شغله العرب والأكراد طيلة 17 عاما الماضية». ويقول متابعون للشأن العراقي إن مطالبات تركمان العراق بحقوق لهم في محافظة كركوك تعطي الورقة التركمانية قيمة استثنائية لدى تركيا، نظرا لثراء تلك المحافظة المصنفة ضمن المناطق العراقية المتنازع عليها، بالنظر من ناحية، وبالنظر إلى أن الطرف الرئيسي في النزاع على تلك المحافظة ليسوا سوى الأكراد الذين يعتبرهم الأتراك أعداء

كثافة الاهتمام السياسي والإعلامي التركي بتركمان العراق تكشف عن محاولة أنقرة خلق قضية لهذا المكون بهدف إيجاد ذريعة للتدخل في الشأن الداخلي للعراق تلبية لأطماع تاريخية في أراضيه وثرواته الباطنية، وخصوصا منها الثروة النفطية الوفيرة في محافظة كركوك، التي لا ترغب أنقرة في وقوعها بأيدي الأكراد.

بغداد - كُتِّفَت النخبة السياسية لتركمان العراق بشكل لافت، خلال الفترة الأخيرة، من مطالباتها بمنح المكون دورا سياسيا أكبر بالبلاد، وذلك في ظاهرة كان من الممكن اعتبارها أمرا اعتياديا في بلد يقوم نظامه السياسي على المحاصصة الحزبية والطائفية والعرقية، لسوا الظهور الواضح لأنقرة في خلفية تلك المطالبات المتصاعدة، الأمر الذي يثير شكوكا في وجود نوايا لدى تركيا باستخدام هذه الأقلية التي تربطها معها وشائج عرقية، كجسر للتدخل في العراق سعيا لتحقيق مطامع تاريخية لها في أراضيه وثرواته الباطنية. وبينما يكثف الخطاب السياسي والإعلامي التركي عن تبني أنقرة لمطالبات المكون التركماني بحقوقه والدفع نحو خلق «قضية للتركمان» في العراق، لا تنتقل قيادات تركمانية عراقية، في المقابل، عن الإسهادة بالقيادة التركية والتذكير بمساندتها للمكون، في عملية لا يتردد عراقيون في اعتبارها عملية استقواء مبطنة بتركيا.

وفي سياق دفاعه عن تركيا قال الصالحي «الحكومة العراقية أخرجت

منظمة مجاهدي خلق المعارضة لإيران من الأراضي العراقية بالكامل، ونهب معظم أفرادها إلى ألمانيا. أما بي.كا.كا (حزب العمال الكردستاني) المنظمة التي تهدد أمن تركيا فقد سُحِّم لها بالانتشار بعدة مناطق في البلاد، متمما الحزب بالسيطرة «على سنجار ومخمر وعلى مناطق حساسة في محيط كركوك».

وأضاف «منظمة بي.كا.كا الإرهابية بدأت تهدد أمن العراقيين.. لذلك بدأت تركيا تنفيذ عمليات ضدها، وكل عملياتها موجهة ضد مواقع المنظمة».

ونهب رئيس الجبهة التركمانية حدّ التلميح بوجود مسؤولية للعراق في تهديد أمن تركيا قائلا «الاستور العراقي يحظر أن يشكل العراق منطلقا لتهديد جيرانه. وينبغي النظر إلى منظمة بي.كا.كا من هذا المنظور لأنها تشن هجمات إرهابية على تركيا انطلاقا من الأراضي العراقية».

وينتشر تركمان العراق في عدد من مناطق العراق أهمها محافظة كركوك بشمال البلاد حيث يخوضون صراعا علنيا على تولى دور قيادي فيها. وطالبت الجبهة التركمانية العراقية مؤخرا بإسناد منصب محافظ كركوك إلى

وقارن الصالحي في تصريح لوكالة الأناضول التركية، نشرته الجعة، بين الدورين الأميركي والتركي في مساندة المكون الذي يتحدث باسمه.

وقال إن الولايات المتحدة لم تدعم التركمان لنيل حقوقهم السياسية في العراق بعد 2003.

وقال إن التركمان لم يُدرجوا في المعادلة السياسية التي أنشأتها الولايات المتحدة في ذلك العام رغم تعرضهم لاختلاف عمليات الصهر القومي خلال



أرشد الصالحي
التدخل العسكري
التركي في العراق دفاع
مشروع عن النفس

الشرع في ضبط المنافذ الحدودية العراقية

منافذ حدودية جنوب ووسط البلاد تخضع لسيطرة الميليشيات المسلحة. ويمتلك العراق بخلاف المنافذ الواقعة في إقليم كردستان، 10 منافذ حدودية برية مع دول الجوار وهي زرباطية والسلامة والمنذرية وسومار والشيب مع إيران، وسفوان مع الكويت، ومنفذ طربيل مع الأردن، ومنفذ الوليد مع سوريا. ومع السعودية منفذاً عرعر وجديدة عرعر.

السيطرة على المنافذ الحدودية في البلاد، وذلك في إطار سياسة تشمل تهدف إلى استعادة هيبة الدولة العراقية. وفي وقت سابق كشف رئيس هيئة المنافذ الحدودية كاظم العقابي في تصريحات صحافية عن إهدار 8 مليارات دولار سنويا في المنافذ الحدودية بسبب الفساد، فيما كشف عضو اللجنة المالية بالبرلمان أحمد رشيد أن خمسة

تستغل مواردها في تمويل نفسها ذاتيا. وقال نقيب الشرطة جعفر الوائلي لوكالة الأناضول إن «قوة تابعة للواء المهمات الخاصة الذي يرتبط بقيادة الشرطة الاتحادية قادمة من بغداد وصلت، الجمعة، إلى منفذ سومار في محافظة ديالى شرقي العراق وتسلمت إدارته». وتعد رئيس الوزراء العراقي أواخر يونيو الماضي باستعادة

بغداد - قال مصدر أمني عراقي، الجمعة، إن قوة خاصة قادمة من بغداد تسلمت إدارة منفذ سومار الحدودي مع إيران. وتؤنذ هذه الخطوة بالشرع في تنفيذ قرار الحكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بضغط المنافذ الحدودية التي كثيرا ما تحدثت مصادر عراقية عن خروجها عن سيطرة الدولة ووقوعها بأيدي ميليشيات مسلحة

كورونا يحول أزمة الوقود إلى خطر على حياة اليمنيين

فقال إنه لم يعمل لأسبوعين ولذا اضطرت لأن يشتري الوقود بسعر السوق السوداء ومضاعفة أجرة نقل المسافرين. ووصل سعر لتر الوقود في اليمن إلى 1200 ريال يمني أي ما يعادل دولارين وهو ثلاثة أضعاف السعر السابق.

من المفارقات أن لا تؤثر أزمات الوقود والغذاء والدواء المتلاحقة على المجهود الحربي الكبير للحوثيين

وبعد يومين من الانتظار، حصلت هالة التي تعمل مدرّسة على 30 ليترًا فقط من البنزين ضمن حصة ثابتة للجميع، لكنها قالت إنها واثقة بأن مسألة تخصيص حصة ضئيلة لا تنطبق على الجميع، وأوضح «هذا لا يحدث مع المقربين من السلطات بالطبع». وصرحت مرسفة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن ليزا غراندي أن «الوقود اللازم للحفاظ على عمل المستشفيات وتشغيل محطات المياه وتشغيل أنظمة الري محتجز في السفن»، مضيفة «مشكلة السفن تفاقم الوضع الاقتصادي الذي يشبه بشكل مخيف ما رأيناه عندما كانت البلاد على حافة المجاعة قبل 18 شهرا». كما ناشد مارتن غريفيث المبعوث الأممي إلى اليمن الأطراف اليمنية السماح للسفن بالدخول إلى ميناء الحديدة.

من اليمن. ويثير ذلك شبهة احتكار الحوثيين للقسّم الأكبر من الوقود الذي يدخل البلاد لتموين جهودهم الحربي والحفاظ على زخمه. وقال فتح إن هناك 250 قاطرة وقود محتجزة عند مداخل مناطق سيطرة الحوثيين في البيضاء والجوف وتعز قادمة من مرافق الشريعة، والحوثيون يمنعون دخولها لتفريغ حملاتها بحجة أنها ليست من نوعية جيدة. وطالبت تبعات أزمة الوقود مستشفى الثورة في صنعاء. وقال مدير المستشفى عبد اللطيف أبوطالب إن الكهرباء لم تعد تصل بشكل منتظم، محذرا من أن قسما العناية الفائقة وغسيل الكلوي قد يكونان الأكثر تضررا.

وأضاف «بسبب نقص الوقود، لم يعد الأطباء والمرضات يصلون بسهولة إلى المستشفى»، مشيرا إلى أن أسعار الأدوية والمنتجات اللازمة لعمل أقسام المستشفى باتت مرتفعة للغاية. وأمام محطة وقود في صنعاء أكد رجل لوكالة فرانس برس أن هناك أشخاصا ينتظرون في صف طويل منذ ثلاثة أو أربعة أيام، مضيفا «شبعنا ظلمنا.. هذا حرام». وفي الحديدة المطلة على البحر الأحمر أكدت فاطمة التي تعمل في أحد المراكز الصحية أنها انتظرت ليومين في طقس حار وصل لأربعين درجة مئوية حتى تتمكن من تعبئة خزّان وقود سيارتها. وأوضح «تركت سيارتي مساء وذهبت للمنزل، فم عدت صباحا إلى المحطة لمتابعة الانتظار في صف السيارات». أما هاني محمد وهو سائق حافلة نقل بين مدينة الحديدة وصنعاء،

المعترف بها دوليا، وحملوا خلاله الأمم المتحدة «المسؤولية الكاملة عن الكارثة الصحية والبيئية الوشيكة». واعتماد الحوثيون على استخدام الملفات الإنسانية والأوضاع الاجتماعية الصعبة للضغط على المجتمع الدولي وابتزازهم، وأيضا لشن حملات على تحالف دعم الشرعية وتحميله مسؤولية تلك الأوضاع، لكن ميثبات أممية تقول إن الأزمة الحالية بالغة الحدة وإن أخطار ولاء كورونا مضاعفة في اليمن بسبب قلة الوسائل المادية الضرورية لمواجهة.

وفي المقابل تنفي الحكومة المعترف بها دوليا احتجاج التحالف للسفن، وتقول إن الحوثيين اقتلعوا الأزمة لممارسة الابتزاز، وفقا لوزير الإدارة المحلية عبدالقيوم فتح الذي يرأس اللجنة الوطنية للإغاثة في الحكومة. وحذرت جماعة الحوثي مؤخرا من «كارثة صحية وشيكة» بسبب عدم توفر الوقود في مناطق سيطرة الجماعة. وجاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده مسؤولون في حكومة الحوثيين غير

فقبل نحو ست سنوات انطلقت جماعة الحوثي المسلحة من ذريعة مساندة احتجاجات شعبية على زيادة في أسعار المشتقات النفطية أطلق عليها اسم «الجرعة السعوية» واضطرت حكومة الوفاق القائمة آنذاك إلى إقرارها تحت ضغط عجز مالي ومصاعب اقتصادية كبيرة، لتحلّل الجماعة صنعاء وتصل بالبلد إلى حرب شاملة وانعدام شبهة تام للمواد الضرورية والخدمات الأساسية.

وتتهم الحكومة وتحالف دعم الشرعية المتمردون بالسبب في نقص الوقود في محاولة للضغط من أجل رفع الحصار المفروض عليهم، إلا أن الحوثيين يزعمون أن التحالف يمنع وصول الوقود إلى مناطقهم بهدف خنقهم اقتصاديا. ويجد المدنيون أنفسهم عالقين وسط تبادل الاتهامات يوميا، مع تحذير منظمات دولية من أن الوقود أصبح سلاح حرب.

وقال مدير منظمة أوكسفام في اليمن محسن صديقي لوكالة فرانس برس «تد يؤدي نقص الوقود الذي طال أمده إلى تعريض الملايين في اليمن لخطر الإصابة بفيروس كورونا المستجد والأمراض المنقولة بالماء مثل الكوليرا لأن الوقود ضروري لتوفير المياه النظيفة». كما يؤثر شح الوقود على إنتاج الكهرباء وتشغيل المستشفيات وحركة النقل. وفي 26 يونيو الماضي حذرت شركة النفط اليمنية الواقعة في مناطق المتمرد من أن مخزوناتهم بدأت تنفذ. وقالت الشركة في بيان إن التحالف يمنع منذ نحو ثلاثة أشهر 15 ناقلة

صنعاء - لم تعد أزمة الوقود الحادة القائمة في مناطق سيطرة المتمردون الحوثيين تمثل، فقط، مظهرا للمصاعب التي يواجهها سكان تلك المناطق في معيشتهم اليومية، لكنها تحولت إلى عنوان للخطر الذي يدهم هؤلاء السكان ويهدد حياتهم، كون الوقود ليس ضروريا فقط لطهي الطعام وتسيير وسائل النقل وتشغيل الورشات، بل هو أيضا ضروري لتوليد الكهرباء اللازمة لتشغيل المستشفيات التي لا يحتمل الوضع الصحي القائم مع تقشي وباء كورونا توقف أي منها عن العمل، كما أن الوقود أساسي في توفير المياه النظيفة إحدى أساسيات الوافية من الوباء. وتحول الحصول على قدر يسير من الوقود إلى معاناة يومية لسكان العاصمة صنعاء وغيرها من المناطق الخاضعة للحوثيين، حيث تصطف سيارات كثيرة أمام محطات البنزين منذ نحو شهر وسط معاناة من نقص حاد في المحروقات له تداعيات وخيمة على السكان بعد سنوات من الحرب المنيّة.

وليس أزمة الوقود أمرا جديدا في اليمن المرتبك في الاقتتال اليومي منذ 2014، لكن الأزمة بدأت تتصّخّم مؤخرًا بينما يمر البلد الفقير بأسوأ أزمة إنسانية في العالم بحسب الأمم المتحدة، يفاقمها تقني فايروس كورونا. وتضع أزمة الوقود التي لا تكاد تغيب عن العيش اليومي لليمنيين، سكان المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين أمام مفارقة أقرب إلى السخرية، حيث تذكرهم بجذور المأساة التي يعيشونها منذ سنوات.



غنيمة كبرى